

اتحاد الشغل يعيد الزخم لدعوات تغيير نظام الحكم في تونس

المنظمة النقابية تصطف خلف قيس سعيد لمواجهة تغول النهضة



تحالف الضرورة

من أجل تغيير الدستور باتجاه إعطاء صلاحيات إضافية لرئيس الجمهورية ليست مستحقة، إذ سبق وأعلن الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي سنة 2016 أنه لن يعارض أي مبادرة لتعديل النظام السياسي من النظام البرلماني المعدل إلى النظام الرئاسي المعدل.

وانضم رئيس الجمهورية السابق المنصف المرزوقي إلى قائمة الداعين لتغيير النظام السياسي، إذ أكد في تدوينته على حسابه على فيسبوك في سبتمبر 2018 أن "هذا النظام المزيج الذي يوزع السلطة التنفيذية بين شخصين وإن يحمي حقا من الاستبداد فهو محمل بهشاشة لم يقدر خطورتها إلا بممارسة السلطة". وأوضح أنه في ظل هذا النظام لا بد من توافق بين رؤساء السلطة التنفيذية وإلا فإنه صراع لا ينتهي والضحية الدولية ومصالح الشعب".

السياسي القائم بالجهة المتعقبة وأكد أن "النظام السياسي القائم هو نظام متعقّب يجب تغييره عبر مؤتمر وطني للحوران وأنه لا مستقبل لتونس إلا بالمرور إلى جمهورية نالتة تقطع مع النظام السياسي الحالي".

وتعد تصريحات الأمين العام لحركة مشروع تونس أول استجابة سياسية لدعوات الاتحاد العام التونسي للشغل والتي من المنتظر أن يتفاقم زخمها خلال الأيام القليلة القادمة.

ومن المنتظر أن تتحرك حركة النهضة، المنتصر الأكبر من تغيير النظام السياسي، لعرقلة مثل هذه الدعوات، كما فعلت ذلك في وقت سابق، إلا أن التجاذبات الراهنة التي يعيشها البرلمان التونسي خاصة بين أحزاب الائتلاف الحاكم قد تعطي زخما جديدا لمبادرة تستمد قوتها الآن من أكبر منظمة نقابية في البلاد، والدعوة

السياسي الذي يحمل الجميع أعباء الحكم. ويضمن النظام شبه البرلماني الذي فرضته النهضة في دستور 2014، يحكم ثقلها البرلماني بعد فوزها بالمرتبة الأولى في الانتخابات التي عقبت ثورة يناير 2011، للحركة الإسلامية المشاركة في الحكم بشكل دائم إذا ما اعتمدنا إحصائيات غير رسمية تشير إلى أن 20 في المئة من التونسيين من أنصارها.

وهاجم رئيس حركة مشروع تونس محسن مزروق الإثنين في تصريحات لوسائل إعلام محلية حكومة إلياس الفخفاح واعتبر أنها حكومة فاشلة وهي أسوأ حكومة جاءت بعد 2011 بسبب الخلافات بين مكوناتها.

واعتبر مزروق أن سبب الأزمة السياسية التي تعيشها البلاد هو النظام السياسي الذي أفرزته كتل برلمانية ضعيفة، مشبها النظام

وترفض حركة النهضة الإسلامية الخوض في مسألة تعديل النظام السياسي في البلاد وتخشى من أن يسحب البساط من تحت أقدام رئيسها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي يريد مواصلة لعب دور الحاكم في تونس بحكم الصلاحيات الواسعة التي منحها له دستور 2014.

وتتهم الكثير من الفعاليات السياسية منذ سنوات، الحركة الإسلامية بقصدية اعتماد هذا النظام (شبه البرلماني) الذي لا يقرز شرعية ولا يمكن أي طرف بنجح في الانتخابات من الحكم بفرده.

ومنذ 2011، شاركت النهضة في هندسة كل الحكومات ورغم كل النتائج الهزيلة اقتصاديا وتفشي الإرهاب في البلاد، فإن الحزب الإسلامي تلمص سياسيا من تحمل المسؤولية لوحيد عبر تعويم الأمور بالاستناد على النظام

أعلن الأمين العام لاتحاد الشغل نورالدين الطوبوي، في تصريح مفاجئ، دعمه إجراء استفتاء شعبي لتغيير النظام السياسي في تونس، ما يربك حركة النهضة الإسلامية أكبر المستفيدين من النظام القائم. وصنف مراقبون دعوات الطوبوي ضمن خانة الاصطفاف خلف رئيس الجمهورية قيس سعيد في مواجهة تغول النهضة، إذ أن الرئيس من أكبر المتحمسين لتغيير النظام السياسي الذي حمله مسؤولية الفشل الحكومي المتواصل.

تونس - تكشف مساندة الاتحاد العام التونسي للشغل لدعوات تغيير النظام السياسي عن تزايد القناعات لدى المنظمات الوطنية والأحزاب السياسية بأن نظام الحكم القائم وهو نظام شبه برلماني بات عاجزا، في ظل مشهد سياسي محتقن تحكمه الصراعات ويجمعه الفشل الاقتصادي والاجتماعي دون تحمل أي طرف مسؤولية ما يحدث.

ولكن يجمع خبراء القانون الدستوري على أنه لا يوجد نظام سياسي أفضل من غيره في إدارة شؤون البلدان، إلا أن مراقبين يجمعون على أن النظام الذي أسسه دستور 2014 في تونس جاء على مقاس حسابات أحزاب سياسية سعت لضمان موطن قدم دائم لها في الحكم إلى جانب عدم تحملها مسؤولية أي فشل حكومي والركوب على أي نجاح يتم تحقيقه.

وقال الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطوبوي الإثنين، في تصريحات لوسائل إعلام محلية إن "تونس تعيش حاليا على وقع أزمة سياسية"، داعيا إلى "تنظيم استفتاء لتمكين الشعب التونسي من تقييم النظام السياسي القائم إن كان صالحا وناجحا أم لا".

ويرى متابعون في تبني اتحاد الشغل، أكبر المنظمات الوطنية تعنتا وتأثيرا، لمطالب تغيير نظام الحكم جرعة دعم إضافية ستضعها ضمن أولويات المرحلة المقبلة، خاصة وأن الرئيس من أكبر المتحمسين لهذه الدعوة.

ويجب مراقبون على نظام الحكم شبه البرلماني الذي أقر سنة 2014 تركبته لمنطق المحاصصة الحزبية في تكوين الحكومات وإفلات الأحزاب المشاركة فيها من المحاسبة الفريدة وتحميل المسؤوليات، إضافة إلى هشاشة الاستقرار السياسي المرهون في الاختلافات الأيديولوجية للأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي.

وتجسّد فئدة هامة من التونسيين إلى العودة لنظام الحكم الرئاسي أو شبه الرئاسي كونه أكثر ضمانا للاستقرار السياسي وكونه أيضا يحصر الصلاحيات في يد شخص واحد من الممكن محاسبته بعد ذلك، خلافا لتوزيع الصلاحيات على رؤوس ثلاثة (رئيس الجمهورية ورئيس البرلمان ورئيس الحكومة) كما هو الحال مع النظام شبه البرلماني المعتمد في البلاد منذ 2014 والنظام المجلسي المتبع بعد ثورة يناير 2011.

محسن مزروق
النظام السياسي القائم نظام متعقّف يجب تغييره

وتابع الطوبوي "الشرعية هي السيادة للشعب ولا بد أن يكون هناك استفتاء يرجع للشعب".

ويحدثه عن الشرعية تتقاطع دعوات الأمين العام للمنظمة العمالية مع تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيد مؤخرا التي قال فيها إن "الشرعية لا تعني المشروعية"، في إشارة إلى التجاذبات السياسية التي تعصف بالبرلمان التونسي وتداعياتها التي تربك العمل الحكومي.

ولا يخفي سعيد منذ ترشحه للانتخابات الرئاسية العام الماضي تدمره

ترشيح دبلوماسية غانية مبعوثا أمميا إلى ليبيا

وتحتي نهاية يونيو تشغل بشكل مؤقت القائم بأعمال المبعوث الأممي لليبيا، ستيفاني وليامز هذا المنصب. ويمثل الإجماع على مرشح بعينه أكبر عائق أمام اختيار مبعوث أممي جديد إلى ليبيا، رغم أن الأزمة الحالية لا تحتل المزيد من التأخير، فيما تقر الأمم المتحدة بمواجهة بعض الصعوبات بعد أن أطاح فيتو أميركي بالمرشح الجزائري رمطان لعمامرة الذي كان قريبا من تولي المنصب.

تعول الأمم المتحدة على حدوث توافق حيال ترشيح حنا تيتيه ما ينهي أشعرا من الانقسامات داخلها

ومع احتدام المعارك بين الأطراف المتنازعة، تزداد صعوبة اختيار مبعوث جديد يحظى بإجماع الأطراف المحلية والدولية ويؤمن مبدأ الحياد المطلوب بقوة لحلحلة أزمة مقددة تقاطع فيها الأجدات الإقليمية والدولية.

ويرى متابعون للشأن الليبي أن تأخر تعيين مبعوث أممي جديد يعرقل تطبيق الأزمة ويعيق مساعي الحل السياسي في البلاد، خاصة مع وجود قناعة لدى الدول الكبرى وحتى ميليشيات حكومة الوفاق المسيطرة على طرابلس باستحالة الحل العسكري.

طرابلس - أفادت مصادر دبلوماسية أن هيئة الأمم المتحدة تقرب من تعيين وزيرة خارجية غانا السابقة حنا تيتيه، مبعوثا خاصا إلى ليبيا خلفا للبرلماني غسان سلامة الذي استقال من منصبه مارس الماضي لأسباب صحية، إذ لم تشهد المشاورات أي اعتراض حتى الآن على ترشيحها.

وأشارت المصادر إلى وجود شبهة إجماع حول اقتراح حنا تيتيه، إلا أن ستيفان دوغاريك الناطق باسم الأمين العام أنطونيو غوتيريش قال إن هذه القضية معقدة ولا تعتمد فقط على الأمين العام، ولكن أيضا على أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها.

وشغلت تيتيه منصب وزيرة لمرتين في بلدها غانا قبل الانضمام إلى الأمم المتحدة، فيما تتولى حاليا منصب الممثل الخاص للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وترأس مكتب الأمم المتحدة لدى هذه الهيئة في حين كانت لها مهمة تسهيل المنتدى رفيع المستوى لحل النزاع في جنوب السودان بين 2017 و2018.

وتعول الأمم المتحدة على حدوث توافق حيال ترشيحها لمنصب المبعوث إلى ليبيا ما سبني أشهرها من الانقسامات داخلها، لاسيما بعد حدوث شبهة إجماع على اسم وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة، قبل أن يطيح به فيتو أميركي، ثم اقترح السلوفاكي ميروسلاف لانتشاك لكن الاتحاد الأوروبي سبق بتعيينه مبعوثا خاصا للحوار بين صربيا وكوسوفو.

الجزائر تختبر حماسة الحراك بإطلاق سراح بعض قادته

وسمير بلعربي والصحافي خالد درارني، وغيرهم.

وشدد لدى مغادرته سجن الحراش رفقة إبراهيم دواجي على أن "حرية المعتقلين لا يجب أن تحجب المطالب الأساسية للحراك الشعبي، وهي التغيير السياسي الشامل في البلاد ورحيل النظام القائم، ولا يمكن أن تتحول إلى غاية للانقضاء الشعبية السلمية في الجزائر".

وكان أول تصريح لرئيس جمعية "راج" الداعمة للحراك الشعبي، بأن "حريتي ليست كاملة، ولن تكون حرية متكاملة إلا بإطلاق سراح جميع الموقوفين والمسجونين بسبب قضايا رأي أو معارضة للسلطة"، وهي إشارة إلى عدد من الشخصيات البارزة التي ما زالت رهن السجن، على غرار كريم طابو

القضائي بسبب تفشي وباء كورونا، إلا أن الالاف استمرار محاكمة موقوفي الحراك والناشطين السياسيين، في ظروف كانت محل انتقادات شديدة للسلطة القضائية، على خلفية الإفراط في الصرامة تجاه هؤلاء، حيث يجري إصدار أحكام الإيداع والنطق بالعقوبات والاستماع إلى المتهمين، في وقت تم فيه شل العمل القضائي برمته لعدة أسابيع. ويبدو أن السلطة التي تسرع الخطى من أجل تمرير الوثيقة الدستورية المعروضة للإجراء والنقاش، بصدد رصد ردود فعل الشارع الجزائري تجاه أي خطوة في مسار التهدئة كما هو الشأن بالنسبة إلى الناشطين فرساوي ودواجي، وذلك بعد أن فقدت الكثير من السمعة السياسية غداة حملة التضييق والقمع غير المسبوقة في البلاد.

18 شهرا سجنا نافذا بشأن تسجيل أو منشور على شبكات التواصل الاجتماعي، مما أفضى إلى توقيف عدد من المواقع الإخبارية الناقدة للسلطة.

وتتحدث تنسيقية الدفاع عن المعتقلين، عن تسجيل الكثير من حالات الاعتقال والإحالة على السجن المؤقت خلال الأسابيع الأخيرة، في خطوة توجي بان السلطة تسابق الزمن من أجل تفكيك أوصال الحراك الشعبي، قبل أي عودة للحياة العادية بعد رفع تدابير الجائحة، والتي يترصدتها الناشطون من أجل العودة إلى الشارع واستكمال مسيرة التنديد والاحتجاج.

ويبدو أن السلطة تختبر صبر الشارع، وفرة تفرط في استعمال القمع والتضييق على الحريات، إلى درجة توجيه عقوبة



ترهيب وترغيب

صابر بلدي

الجزائر - تجسّد السلطة الجزائرية إلى تجسيد سياسة العصا والجزرة، في العنطاي مع قضية الاحتجاجات السياسية والناشطين السياسيين المعارضين، فبيما تم توسيع حملة التوقيفات والاعتقالات وحتى المضايقات ضد وسائل الإعلام الناقدة، يجري من حين لآخر التخفيف من عقوبات ناشطين وقياديين بارزين في الحراك الشعبي، في خطوة لجس نبض الشارع.

وأعلن القضاء الجزائري ليل الأحد - الإثنين عن توجيه عقوبتي ستة أشهر سجنا، الأولى نافذة في حق رئيس جمعية "راج" (تجمع عمل شعبية) عبدالوهاب فرساوي، والأخرى موقوفة النفاذ في حق الناشط إبراهيم دواجي، ليتم إطلاق سراحهما في نفس الليلة، ويكومان بذلك رسالة جديدة من السلطة إلى الحراك الشعبي المناهض لها.

ويعد فرساوي ودواجي، من أبرز القياديين الميدانيين للاحتجاجات السياسية الشعبية، المعلقة في البلاد بسبب تفشي وباء كورونا، حيث تم توقيف الأول في وقفة احتجاجية انتظمت شهر أكتوبر الماضي بالعاصمة، بينما تم توقيف الثاني المنحدر من مدينة مستغانم (غربي العاصمة)، بعد استفادة لعقوبة ستة أشهر سجنا لنفس الأسباب.

وتسود حالة قلق عميقة لدى مناضلين معارضين للسلطة، ولدى دوائر ومنظمات حقوقية، جراء تعمد السلطة خلال الأسابيع الأخيرة توسيع نطاق